وكيل مصلحة الضرائب لـ"الثورة"

التعديلات الخاصة بقانون الضريبة على المبيعات تحقق مبدأ العدالة الضريبية

أكد الأخ نعمان طاهر الصهيبي وكيل مصلحة الضرائب بأن التعديلات المعروضة حالياً على مجلس النواب بشأن قانون الضريبة العامة على المبيعات أخذت أبعاداً اقتصادية واجتماعية وراعت مبدأ العدالة الضريبية، منوهاً بأن التعديلات تتضمن إلغاء قانون ضرائب الإنتاج وتوحيد النسبة العامة للضريبة والابتعاد عن التعقيدات والتطويل في إجراءات التقاضي.

وتطرق الصهيبي في حديث لـ(الثورة) إلى عدد من القضايا المتعلقة بالبعد الاجتماعي للقانون ومزاياه ودوره في الحد من التهرب الضريبي، وأداء المصلحة خلال العام الجاري وخططها المستقبلية.. وفيما يلي نص اللقاء:

■ نعمان طاهر الصهيبي

أجرى الحوار/ علي البشيري

راعينا البعد الاجتماعي لذوي الدخل المحدود من خلال عدم فرض الضريبة على السلع الأساسية

الجدل المثار مع بعض ممثلي القطاع الخاص يرجع إلى عدم رغبتهم في مسك دفاتر وسجلات محاسبية تظهر حجم نشاطهم

نسعى لإعادة الهيكلة وتحسين مستوى الأداء وتطوير الجهاز الضريبي

● ماذا تستهدف التعديلات على قانون الضريبة العامة على المبيعات والمطروحة حالياً على مجلس النواب ؟

- في البدء أشكركم على هذا اللقاء الذي يسهم بصورة مباشرة في نشر الوعي الضريبي بين صفوف المكلفين ويعكس لديهم الحس الوطني نحو المتغيرات والواجبات التي ينبغي أن يقوموا بها تجاه الوطن وبنائه بناء إيجابياً راقياً .

أما ما يخص التعديلات المستهدفة فإن الأمر يتلخص بأن المصلحة رأت ضرورة طرح المزيد من المعالجات القانونية والرؤى والشفافية والوضوح وإزالة التشوهات التي لحقت بالنصوص القانونية السابقة ,كما أن التعديلات تهدف نحو تعزيز أواصر الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية وتنسيق وتسهيل الإجراءات بعيداً عن التعقيدات الروتينية المطولة .

● ما هي أبرز التعديلات المطروحة ؟

- التعديلات التي طرحت على مجلس النواب أخذت أبعاداً اقتصادية واجتماعية وراعت مبدأ العدالة الضريبية في مجملها وأهمها :

- إلغاء قانون ضرائب الإنتاج والاستهلاك والخدمات .

- توحيد حد التسجيل للسلع والخدمات .

- إلغاء القيود الروتينية على تقديم الإقرار.

- الابتعاد عن التعقيدات والتطويل في إجراءات التقاضي في إطار الإدارة الضريبية .

- توحيد النسبة العامة للضريبة لمختلف السلع والخدمات المحلية والمستوردة وإلغاء الازدواجية القائمة في القانون الحالي الذي كان سيفتح المجال لاستمرار العمل بقانون الإنتاج لبعض السلع وبنسب مختلفة مع خضوع سلع أخرى للضريبة العامة على المبيعات وسيشكل عبئا مزدوجاً على المكلفين وعلى الإدارة الضريبية في آن واحد.

● برأيكم لماذا كل هذا الجدل المثار من قبل القطاع الخاص حول القانون؟

- في الحقيقة إن الجدل المثار مع بعض ممثلي القطاع الخاص هو جدل لامبرر له وإن جوهر هذا الجدل هو عدم رغبة البعض في مسك الدفاتر والسجلات المحاسبية والتعامل بالفواتير حيث ستظهر هذه الفواتير حقيقة وحجم نشاط كل مكلف وإن مثل هذا الوضع قد حدده القانون وأصبح لازماً على جميع المكلفين وأن مخالفة ذلك سيعرض المخالف للجزاءات القانونية

● يطرح البعض بأن الضريبة العامة على المبيعات ستؤثر على الصناعات المحلية .. ماردكم على ذلك ؟

- إن ما يطرح من هذه الأمور ليس لها أساس من الصحة حيث أن الضريبة العامة على المبيعات ليس لها أي علاقة بالصناعات المحلية خصوصاً وأن معدل الضريبة هو (١٠٪) وبالمقارنة مع بلدان عربية أخرى فإن معدل الضريبة يعد منخفضاً كما تعد هذه الضريبة من أفضل الوسائل لتشجيع الإنتاج وتوجيه الاستثمار وتؤدي إلى زيادة المدخرات وتؤثر إيجابياً على توزيع الدخول عن طريق إعفاء السلع الضرورية وبالتالي فإن الصناعات المحلية لن تتأثر بهذه الضريبة.

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك هدفاً إيجابياً من خلال إعفاء الصادرات وتطبيق الضريبة بمعدل (صفر) على اعتبار أنها تخضع للضريبة في ميناء الوصول مع الميزة في أن المصدر لهذا المبدأ يستفيد من حق استرجاع الضريبة.

● هل راعى القانون البعد الإجتماعي أي- الآثار على ذوي الدخل المحدود؟

- بالفعل القانون راعى البعد الإجتماعي لذوي الدخل المحدود حيث لم تفرض الضريبة على السلع الأساسية المرتبطة استهلاكاً من قبل عامة الناس وأعطى هذا الجانب اهتماماً خاصاً وابتعد عن فرض الضريبة للسلع الهامة هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن صغار المكلفين الذين تقل مبيعاتهم والخدمات التي يؤدونها عن (٥٠)مليون ريال فيعتبرون غير خاضعين للضريبة وتمثل هذه الفئة شريحة كبيرة في قطاع التجارة بالبلاد.

إلغاء قانون ضرائب الإنتاج والابتعاد عن التعقيدات في إجراءات التقاضي وتوحيد النسبة العامة للضريبة

● ماذا عن العدالة الضريبية والشفافية في الإجراءات ؟

- من أهم أهداف القانون إرساء مبدأ العدالة الضريبية من خلال الأحكام الواردة فيه والمتمثلة بالآتي:-

١- العدالة الضريبية المتمثلة في فرض الضريبة على جميع السلع والخدمات (محلية أو مستوردة) بنسبة موحدة قدرها (١٠٪) .

٢- الحيادية في عدم التمييز بين قطاعات الإنتاج المختلفة.

٣- مراعاة ذوي الدخل المحدود عن طريق إعفاء السلع والخدمات الأساسية والضرورية وتستهدف ضريبة المبيعات السلع الثانوية والكمالية .

٤- ذاتية الربط حيث أعطى القانون للمكلف حق احتساب الضريبة وسدادها من واقع دفاتره وسجلاته.

٥- تنظيم قطاع التجارة : وذلك بإلزام المكلفين بمسك السجلات والدفاتر والتوثيق وتشجيعهم على ذلك بدلاً من الوضع الحالي.

٦- تشجيع الصادرات حيث تخضع للضريبة (صفر٪).

٧- تبسيط إجراءات نظام تحصيل الضريبة وتسهيل تعامل المكلفين مع الإدارة الضريبية.

● ماهي أبرز مزايا قانون الضريبة العامة على المبيعات ؟

- هناك مزايا عديدة نحب أن نستعرضها معكم وتتمثل بالآتي :-

● إن هذه الضريبة تعتبر من أنسب أنواع الضرائب من حيث عدالتها وشمولها فهي تشمل النطاق الأوسع في المجتمع وهي ليست موجهة ضد فئة لمصلحة فئة أخرى فالضريبة العامة على المبيعات ترتكز على التجاوب الطوعي (عملية الربط الذاتي) في المساءلة الضريبية بمعنى أنه على المكلف أن ينفذ كل واجباته الضريبية من دون تدخل من أي جهة ضريبية على الإطلاق ، والتجربة التي تعلمناها من بلدان أخرى كثيرة تثبت أن تطبيق الربط الذاتي على الضريبة العامة على المبيعات أدت نجاحاً شجع على تطبيقها على كل الضرائب الأخرى.

● ومن المزايا الأخرى للضريبة أنها محايدة وذلك لأنها لاتحصر العبء الضريبي على مرحلة معينة من مراحل الإنتاج حيث يتم توزيع العبء الضريبي على أكبر عدد ممكن من المكلفين ولاتحصره بفئة من المجتمع مشجعة بذلك الاستثمار وهي أكثر الضرائب على الاستهلاك حيادية، أي تطال كافة عمليات الدورة الاقتصادية وتعتمد معدلاً وحيداً ونتيجة لذلك فهي لاتؤثر على هيكلة الأسعار ولاتمس بالقواعد التنافسية ويؤمن لها حيادية تامة إزاء التبادل التجاري الخارجي والداخلي.

● ومن الناحية الإدارية تعمل الضريبة على تطبيق مبدأ الضريبة الذاتية فيما بين المسجلين ، مما يسهل عمل الإدارة ويقلص إمكانية التهرب من الضريبة . فإذا أراد مورد السلعة أو مؤدي الخدمة تخفيض قيمة الضريبة المستوجبة عليه ، فمن مصلحة المشتري فوترة كامل المبلغ كي يتمكن من ممارسة حق الخصم أو استعادة الضريبة التي دفعها.

● ومن مزاياها أيضاً أن العبء الضريبي الذي تتحمله السلع المحلية يكون مساوياً أو مقارباً للعبء الضريبي الذي تتحمله الواردات ، فهي تأخذ بمبدأ الخصم أي (خصم الضريبة على المدخلات من الضريبة على المخرجات) وذلك يؤدي إلى تفادي تراكم العبء الضريبي مهما تعددت مراحل الإنتاج والتوزيع ، وبإمكان الخاضع لها المطالبة باسترجاع الضريبة التي أصابت السلع أو الخدمات المكتسبة لغايات نشاطه.

● كما أن عمليات التصدير إلى خارج البلاد خاضعة للمعدل الصفري وفقاً لمبدأ الهدف، أي فرض الضريبة في بلد الوصول حيث تخضع الصادرات لنسبة (صفر٪) وهذه المعالجة تتيح لمسجل الضريبة المدفوعة على مدخلات السلعة أو الخدمة قبل مرحلة التصدير شريطة أن يتم التصدير تحت إشراف الإدارة الجمركية.

● أعطى المشرع للمسجل حق التعديل في القيمة المحددة بفاتورة البيع بعد إتمام بيع السلعة وأداء الخدمة ويعني هذا أن ضريبة المبيعات تعترف بالتعديلات السعرية التي تتم على الثمن وغيره مادامت هذه التعديلات حقيقية.

● هل تتوقعون أن يسهم تطبيق القانون في زيادة الإيرادات الضريبية؟

- الواقع أن القانون لم يسع بصورة مباشرة إلى رفع مستوى الإيرادات الضريبية بقدر ما هدف إلى تنظيم الإيرادات وكيفية تدفقها إلى الخزينة العامة وإلى تحقيق العدالة الضريبية وتمويل الإنفاق العام بصورة مستدامة عبر قطاع واسع من المكلفين ، كما أنه يأتي ضمن منظومة الإصلاح الهيكلي بإعتباره أحد مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري ، كما نتوقع من تطبيق القانون تخفيض العجز المالي والتضخم الناتج عنه.

حققنا إيرادات بلغت ١٠٦ مليارات ريال خلال الفترة يناير - نوفمبر ٢٠٠٤م.

● هناك تهرب واضح من قبل بعض أفراد وشركات القطاع الخاص من دفع الضرائب المستحقة ترى ماهي الإجراءات التي اتخذتها المصلحة للقضاء على التهرب الضريبي؟

- التهرب الضريبي لا يخلو منه أي مجتمع في العالم ، ولكن بصورة بدأت تقل في الدول المتقدمة وفي الدول التي يشعر مواطنوها بأهمية المواطنة فيها والإنتماء إليها حيث يعكس سلوك الأفراد الإيجابي الإمتثال نحو أداء مستحقات الدولة باعتبار ذلك واجباً وطنياً مقدساً واستشعاراً بأهمية الإلتزام الطوعي بأن مساهماته تعد ضرورة حتمية نحو قيام الدولة بتنفيذ خططها التنموية وتغطية أوجه الإنفاق المطلوبة منها .

أما الإجراءات التي اتخذتها المصلحة في هذا الجانب فإن هناك إدارة عامة متخصصة تقوم بإحالة الحالات التي ثبت تهربها إلى اللجان القانونية المتخصصة وإلى المحاكم ونيابة الأموال العامة بحسب طبيعة ونوع التهرب .

● برأيكم لماذا يتهرب القطاع الخاص من الإلتزام بمسك دفاتر وسجلات محاسبية وتقديم إقراراتهم الضريبية؟

- هذا السؤال يثير الموضوع بجوانبه المتشعبة والمرتبطة أصلاً بتقديم الإقرارات السنوية عن حقيقة نشاط المكلف ، وقد حرصت المصلحة منذ وقت طويل على إحداث إصلاحات ضريبية متواصلة تستوعب في محصلتها استحداث نظام الربط الذاتي الذي تتوخى منه تحقيق نجاحات طيبة مهما كانت المخاوف في بداية تطبيق هذا النظام، وينبغي في هذه العجالة أن نطلع الجميع بأن المصلحة قد أعدت نظام الربط الذاتي وصدر بقرار من الأخ نائب رئيس الوزراء وزير المالية ويتضمن الامتثال الطوعي المباشر من المكلفين بتقديم إقراراتهم سواء الشهرية أو السنوية بشكل صادق وصحيح يعكس حقيقة النشاط وصافي الإيرادات والدخول التي حصل عليها خلال فترة الإقرار ... إلخ ، ثم تقوم المصلحة بدورها بربط الضريبة من واقعها بشكل نهائي دون الحاجة إلى إجراء أي تحريات أو فحص ميداني لسجلات ودفاتر المكلف ، وستقوم فقط لاحقاً بمقارنة ما تم تقديمه بإقراره مع المعلومات المتوفرة لديها مكتبياً وفي حالة ظهور أي نواقص في بيانات الإقرار فستعتبر تلك الفروق بأنها حالة تهرب خاضعة لأحكام القانون.

والمصلحة من خلال ذلك تتوقع وبتفاؤل كبير تجاوب ومشاركة جميع المكلفين لإنجاح هذه التجربة التي سترسي نظاماً حديثاً وشفافاً يضع اللبنات الأساسية لتحقيق العديد من الأهداف التي تتوخاها المصلحة ، وبهذا التوجه سيقوم المكلفون تلقائياً بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية دون الحاجة إلى إجبارهم عليها.

● يطرح البعض بأن بعض مأموري الضرائب يحاولون ابتزاز المكلف ومساومته على خفض الضريبة مقابل مبالغ مالية؟

- إن أي ممارسات أو سلوكيات سلبية تمارس في هذا المجال إنما هي إنعكاس حقيقي للتهرب الذي يقوم به المكلف لإخفاء حجم نشاطه وعدم إظهاره الدفاتر والسجلات المحاسبية التي توضح حقيقة تعاملاته ، ولو أن التعامل بين المكلف والإدارة الضريبية يسير بصورة سليمة وشفافة بدون اللجوء للتهرب أو إخفاء معظم البيانات من قبل المكلف لما تجرأ أي مأمور على ممارسة أي سلوك من هذا القبيل مع المكلف .

وفي الحقيقة إن الممارسات التي نسمع بها لم تقدم رسمياً إلى المصلحة للتحقيق فيها وإتخاذ الإجراءات بشأنها ، ومع كل ذلك فإن هناك توجهاً جاداً قامت به المصلحة ممثلة في تغيير العديد من المستويات الإدارية في مختلف مواقع العمل الإشرافية والتنفيذية بالإضافة إلى معاقبة الموظفين الذين يثبت تلاعبهم ومخالفتهم للقوانين والقرارات الضريبية وفي حالة ثبوت نقص الضريبة المستحقة التي كان من المفترض أن يؤديها فإن هناك إجراءات بالقانون تخول الإدارة الضريبية إجراء الربط الإضافي أو إحالتها إلى النيابة أو المحاكم بحسب كل حالة على حدة وفي ضوء مايتكشف للإدارة الضريبية من معلومات وبيانات تؤيد ذلك .

● ماذا عن إعادة هيكلة مصلحة الضرائب ؟ وهل تتوقعون أن تسهم في تحسين العمل الضريبي؟

- إعادة هيكلة مصلحة الضرائب ورد ضمن الجهات التي أقرتها الحكومة لإعادة هيكلتها عن طريق مشروع تحديث الخدمة المدنية الذي يجري العمل به وتسعى المصلحة من خلال إعادة الهيكلة إلى تحسين مستوى الأداء ووضع الضوابط الإدارية والوظيفية سواء الإشرافية أو التنفيذية بما يتواكب والتطورات والمتغيرات الاقتصادية وبما يخدم تطوير الجهاز الضريبي وأداء مهامه طبقاً للقوانين السارية وبصورة أكثر وفعالية ووضوح وقد سعت الدراسات المقدمة إلى تطوير نوع الوظيفة الإيرادية وجعلها مسايرة لكثير من الأنظمة الضريبية العربية التي سبقتنا في هذا المضمار .

● ما هو تقييمكم لأداء المصلحة خلال عام ٢٠٠٤م وهل تمكنت من تحقيق الإيرادات المستهدفة؟

- المصلحة حققت إيرادات بلغت أكثر من ١٠٦ مليارات ريال خلال الفترة يناير - نوفمبر ٢٠٠٤م بزيادة عن الربط لنفس الفترة بأكثر من ٨ مليارات ريال وبنسبة نمو بلغت ٨٪ فيما بلغت الزيادة في الإيرادات المحققة عن الفترة المقابلة من العام الماضي بنحو ١٨ مليار ريال.. وأرجع الصهيبي الزيادة في الإيرادات الضريبية التي تحققت خلال الأحد عشر شهرا الماضية إلى الجهود التي بذلتها وتبذلها المصلحة لتنمية الإيرادات الضريبية وزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة وذلك من خلال الإجراءات التي استهدفها برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري خلال الأعوام الماضية المتمثلة في تحديث وتطوير التشريعات والنظم الضريبية وتبسيط إجراءات التحاسب الضريبي واتباع المصلحة الأساليب الإدارية العلمية والعملية الفاعلة في مختلف الإجراءات لمرحلة العملية الضريبية.

الجدير بالذكر أن إيرادات مصلحة الضرائب شهدت ارتفاعاً ملحوظا خلال الأعوام الأخيرة إذ زادت من ٣١ مليار ريال في عام ١٩٩٦م إلى ٦٧,٧ مليار ريال في عام ٢٠٠٠م ثم قفزت إلى ٩٦ مليار ريال في عام ٢٠٠٣م.

● وماذا عن خطتكم للعام المقبل ٢٠٠٥م ؟

- خطة المصلحة للعام القادم تهدف إلى محاسبة جميع المكلفين وتطوير مستوى الإجراءات وتبسيطها بحيث يجد المكلفون التسهيلات الكافية لمحاسبتهم ومن ذلك تطبيق الربط الذاتي الذي سبق الحديث عنه في هذا اللقاء كما أن خطة المصلحة تتضمن وبتفاؤل تطبيق الضريبة العامة على المبيعات خلال عام ٢٠٠٥م كما أن هناك خطة للتدريب الداخلي والخارجي للكوادر الضريبية وتتضمن الخطة أيضاً تطوير الإيرادات الضريبية المستهدف تحصيلها.

مليار و٩٢ مليون ريال اجمالي انفاق مشاريع السفلتة المحلية في عدن

عدن /سبأ/

بلغ اجمالي الانفاق الفعلي لتنفيذ البرنامج الاستثماري لمشاريع السلطة المحليه بمحافظة عدن للفترة من يناير وحتى سبتمبر الماضي مليار و٩٢ مليون ريال بنسبة ٥٩٫٤ بالمائة من اجمالي المرصود للعام الجاري والبالغ مليارين ونصف المليار .

وأوضح تقرير تقييمي لمكتب التخطيط والتعاون الدولي بعدن ان اجمالي الانفاق الفعلي على مشاريع صيانة وتوسيع الطرقات خلال هذه الفترة في المديريات الثمان للمحافظة بلغ ٨٤٦ مليونا و٨١٩الف ريال وبنسبة ٨٤٫٣ بالمائة من المبلغ المعتمد للطرقات لهذا العام والبالغ مليارا وثلاثه ملايين ريال.

وأشار التقرير إلى أن مديرية خورمكسر قد تجاوزت بقية المديريات من حيث الانفاق على مشاريعها والبالغه ٣٨٧ مليون ريال وهو مايشكل مانسبته ٢٦ بالمائة من اجمالي المبالغ المنصرفه في المحافظة .

اختتام برنامج تدريبي لكوادر المعهد الصناعي في تعز

تعز/سبأ/

اختتمت بالمعهد الصناعي بمدينة تعز أمس ثلاث دورات تدريبية الأولى عن أساسيات الكترونيات كهرباء السيارات ودوائر التبريد بمشاركة ١٤ متدربا.

فيما تتعلق الدورة الثانية بمكانيكا السيارات الحديثة/ الحقل الالكتروني/ بمشاركة ٢٠ متدربا، والثالثة خاصة بتطوير مهارات العاملين في اللحام بمشاركة ٢٥ متدربا، ونظم هذه الدورات على مدى أسبوعين الجمعية المهنية للحام والميكانيكا وجمعية المهن الالكترونية بالتعاون مع المشروع اليمني الالماني.

وتلقى المشاركون خلال تلك الدورات محاضرات نظرية وتطبيقات عملية على أحدث الأجهزة والمعدات المتوفرة بالمعهد الصناعي . وذلك بهدف صقل مهارات وابداعات العاملين وتحسين مستوى الأداء في المنشآت الصغيرة ومواكبتها لمتطلبات السوق.

٣ مليارات ريال اجمالي ايرادات الهيئة العامة للبريد بالحديدة

الحديدة /سبأ/

حققت الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي بمحافظة الحديدة خلال الفترة من يناير وحتى سبتمبر الماضي ايرادا بلغ ٣ مليارات و ٧٩٥ مليونا و ٥٢ الف ريال ، وذكر تقرير صادر عن فرع الهيئة العامة للبريد بالحديدة حصلت وكالة الانباء اليمنية سبأ على نسخة منه انه تم خلال هذه الفترة تسجيل ٣١٢ الف و ٩٧٥ عملية بريدية .

وأوضح تقرير الهيئة ان العمليات البريدية شملت تحصيل الكهرباء والمياه والهاتف وصرف المعاشات لحالات الرعاية الاجتماعية اضافة إلى الصادرات المدفوعة وعمليات التوفير البريدي .

وأشار إلى ان أنشطة الخدمات البريدية لنفس الفترة بلغت ٧ ملايين و ٦٤٥ الفا و ٩٦٧ ريالا لعدد ٧ آلاف و ١٧٤ عملية بريدية .
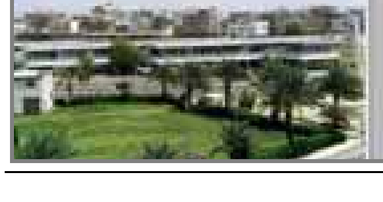
الجدير ذكره ان اجمالي ايرادات الهيئة العامة للبريد للعام الماضي بمحافظة الحديدة بلغت ٢ مليار و ٦١٢ مليون و ٦٦٥ الفا و ٥٩٨ ريالا لعدد ٢٣٧ الفا و ٩٦٧ عملية بريدية .